

قرار وزاري رقم (111-2) لسنة 2022
بشأن إعتقاد تطبيق برنامج شهادة الزمالة والتعليم المهني المستمر
لمدقي الحسابات المقيدون لدى وزارة الاقتصاد

وزير الاقتصاد ،،،

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن إختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2014 في شأن تنظيم مهنة مدقي الحسابات،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (68) لسنة 2020 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (48) لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2014 بشأن تنظيم مهنة مدقي الحسابات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (634) لسنة 2016 بشأن ضوابط والأحكام المتعلقة بأداء إختبارات قيد مدقي الحسابات وشروط إجتيادها،
- وعلى القرار الوزاري رقم (635) لسنة 2016 بشأن آليات التأهيل والتدريب المستمر لمهنة مدقي الحسابات،
- وعلى القرار الوزاري رقم (805) لسنة 2018 بشأن تحديد معاهد ومجمعات المحاسبين القانونيين التي تعتمد شهادة الزمالة فيها لغايات القيد في سجلات مدقي الحسابات،
- وبناءً على ما عرضه وكيل الوزارة،

قرر :

مادة (1)

يُعتد دليل برنامج شهادة الزمالة والتعليم المهني المستمر لمدقي الحسابات المقيدون لدى وزارة الاقتصاد المرفق بهذا القرار.

مادة (2)

- يُلغى القرار الوزاري رقم (634) لسنة 2016 المشار إليه، على أن يستمر عمل لجنة الاختبارات لحين الإنتهاء من كافة طلبات الاختبار المقدمة قبل تاريخ سريان هذا القرار.
- يُلغى القرار الوزاري رقم (635) لسنة 2016 والقرار الوزاري رقم (805) لسنة 2018 المشار إليهم أعلاه.
- يُلغى كل حكم يُخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مادة (3)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُعمل به إعتباراً من تاريخ صدوره.

عبدالله بن طوق المري
وزير الاقتصاد

صدر بتاريخ : 2022/09/13